

# الشروط العامة لببيع منتجات و / او خدمات هميل (GLOBAL)

## تسري اعتباراً من يونيو 2021

- 1. التعريفات**
- المشتري** يعني الكيان أو الشخص الذي يشتري المنتجات و / أو الخدمات من البائع.
- الشروط** تعني الشروط العامة لببيع منتجات هميل و / أو خدماتها.
- العقد** يعني الاتفاقية بين البائع والمشتري لببيع و شراء المنتجات و / أو الخدمات التي تتضمن هذه الشروط ، بما في ذلك جميع اتفاقيات الضمان المنفصلة أو ضمانات الأداء.
- المنتجات الممنعة للتسرب** تعني تلك المنتجات التي تتمثل على الدهانات والطلاء و المنتجات ذات الصلة بالإضافة إلى عيوبها التي يبيعها البائع للمشتري بموجب العقد.
- المنتجات المعنى** كلمة المنتجات والطلاء و المنتجات ذات الصلة بما في ذلك المنتجات الممنعة للتسرب بالإضافة إلى عيوبها التي يبيعها البائع إلى المشتري بموجب العقد.
- المبلغ** تعني كيان هميل الذي يقبل الطلب من المشتري ويصدر الفاتورة للمنتجات و / أو الخدمات.
- الخدمات** تعني المشورة الفنية والخدمات الأخرى التي يقدمها البائع إلى المشتري بموجب العقد.
- 2. المجال**
- أ) هذه الحالات تحدد الشروط والأحكام التي يقوم البائع بموجبها بتوريد المنتجات و / أو الخدمات التي يودها المشتري ما لم يتفق البائع صراحةً (على خلاف ذلك كتابةً).
- ب) أي شروط وأحكام يزعم المشتري أنها تطبق في أمر الشراء أو خطاب التأكيد أو أي مستند آخر يقبله المشتري لا تشكل جزءاً من العقد. لا يلتزم البائع بتسليم البضائع المتضررة التي يوفرها المشتري حتى لو لم يرفض البائع أو يتعارض صراحةً مع هذه الشروط المتضمنة.
- ج) أن تتفق القوانين وصلاحيته وإنفاذ البنود الأخرى في هذه الشروط إذا كانت البنود أو أصبحت غير قوتية أو غير صالحة أو غير قابلة للتطبيق.
- 3. التعريفات وقبول الطلب**
- في سيرعات تسليم البائع ودعوة للمشتري لتقديم عرض ولا تشكل عرضاً ملزماً للمشتري. من خلال الطلب أو من خلال قبول التسعيرة (على سبيل المثال عن طريق إصدار أمر الشراء) ، يعتبر أن المشتري قد قدم عرضاً لشراء المنتجات و / أو الخدمات من البائع وفقاً لهذه الشروط ومن خلالها يلتزم البائع بهذا العرض فقط عندما يتم قبول الطلب كتابياً من قبل البائع (على سبيل المثال عن طريق إصدار تأكيد الطلب) أو عن طريق تسليم المنتجات و / أو الخدمات.
- 4. الأسعار وشروط الدفع**
- أ) أن يكون سعر المنتجات و / أو الخدمات هو السعر الذي وافق عليه البائع كتابةً. كافة الأسعار لا تشملها الضرائب ، رسوم الجمارك ورسوم الاستيراد وتكاليف التسليم التي يجب على المشتري دفعها. يشمل سعر المنتجات الحيوية الاعتيادية للبائع ولكن شُهدت الرسوم الأخرى ، على سبيل المثال رسوم التوزيع ورسوم الطلبات الصغيرة وما إلى ذلك.
- ب) تعتمد الأسعار على العماد والمدار والتصنيع والتكليف الأخرى ذات الصلة التي يتكدها البائع. في حالة حدوث زيادة في هذه التكاليف للبائع (بشكل إجمالي أو جزئي) ، سيتم إبلاغ المشتري مسبقاً بزيادة الأسعار لتأكيد تلك التكاليف. ب) إن كانت الأسعار لتتغير في حالة حدوث زيادة في هذه التكاليف (على سبيل المثال عن طريق إصدار تأكيد الطلب) أو عن طريق تسليم المنتجات و / أو الخدمات.
- 5. الإتيان وتسليم العمل**
- أ) يجب على البائع الإتيان وفقاً لشروط البيع المستعملة بموجب قواعد إنكوترم 2020) في المكان والتاريخ المحددين في الطلب ويحفظ البائع بالحق في إصدار فاتورة للمشتري بجميع تكاليف التسليم.
- ب) تتكفل مخاطر التسليم للمشتري بوقت استلام البائع ، أو (2) تاريخ التوقيع المتفق عليه ، إذا أخفق المشتري في الاستلام كما هو مطلوب بموجب العقد.
- ج) على البائع الاحتفاظ بالحق الشرعي للمنتجات وملكويتها حتى استلام البائع الكامل وعند ذلك الحين على المشتري: (1) الاحتفاظ بالمنتجات بصفة وكيل وحارس أموال للبائع ، (2) تخزين المنتجات دون أي تكلفة على البائع بشكل منفصل لكافة البضائع الأخرى للمشتري أو أي طرف ثالث بحيث تظل قابلة للتصرف بسهولة على أنها ملكية البائع ، (3) عدم إتلاف أو تغيير أو حجب أي علامة تجارية أو التغليف على المنتجات و المتعلقة بها ، و (4) الحفاظ على المنتجات في حالة مرضية والاحتفاظ بها مؤمنة نيابة عن البائع بكامل سعرها ضد جميع المخاطر . يحق للبائع استرداد مدفوعات المنتجات بغير اضرار من المشتري ، على البائع أو ممثلها استرداد المنتجات أو إعادة بيعها ودخول مباني المشتري لهذا الغرض ولا يجوز لهذه الخوفا أن تؤثر على حقوق البائع الأخرى.
- د) على المشتري تمييز البائع عن جميع التكاليف والنفقات التي تكدها البائع نتيجة لإخفاق المشتري: (1) أن يتم الاستلام في التاريخ المتفق عليه ، أو في حالة عدم تحديد هذا التاريخ خلال 7 (سبعة) أيام عندما يقدم البائع إشعاراً بأن المنتجات جاهزة للتحميل ، أو (2) أن يقدم تعليمات كافية ، مستندات ، تراخيص أو موافقات مطلوبة لإكتمال تسليم المنتجات و / أو الخدمات في الوقت المحدد.
- هـ) إذا وافق البائع على تسليم المنتجات و / أو الخدمات في التاريخ المحدد وتخلّى عن ذلك ، بخلاف أسباب الجبراً أو كلياً.
- و) على المشتري فحص كافة المنتجات بدقة عند الاستلام وإخطار البائع في أقرب وقت ممكن بصورة عملية (داخل 48 ساعة من التسليم) عن أي ضرر أو نقص في أي من المنتجات. إذا فشل المشتري في تقديم هذا الإشعار ، فسيتم اعتبار المنتجات من كافة النواحي وفقاً لأمر الشراء ذات الصلة مقبولة من قبل المشتري ، باستثناء الحد الذي يوجد به عيب كامن غير واضح بشكل معقول عند الفحص.
- ز) يتحمل المشتري مسؤولية الحصول على كافة التراخيص والموافقات الأخرى اللازمة لاستيراد المنتجات واستخدامها. لا يجوز إبراء نعمة المشتري من التزامه بموجب هذه الشروط إذا فشل فيها المشتري في الحصول على التراخيص أو الموافقة (الموافقات) الأخرى.
- 6. التسليم ، الحق الشرعي والمخاطر**
- أ) أن يتم تسليم المنتجات وفقاً لشروط البيع المستعملة بموجب قواعد إنكوترم 2020) في المكان والتاريخ المحددين في الطلب ويحفظ البائع بالحق في إصدار فاتورة للمشتري بجميع تكاليف التسليم.
- ب) تتكفل مخاطر التسليم للمشتري بوقت استلام البائع ، أو (2) تاريخ التوقيع المتفق عليه ، إذا أخفق المشتري في الاستلام كما هو مطلوب بموجب العقد.
- ج) على البائع الاحتفاظ بالحق الشرعي للمنتجات وملكويتها حتى استلام البائع الكامل وعند ذلك الحين على المشتري: (1) الاحتفاظ بالمنتجات بصفة وكيل وحارس أموال للبائع ، (2) تخزين المنتجات دون أي تكلفة على البائع بشكل منفصل لكافة البضائع الأخرى للمشتري أو أي طرف ثالث بحيث تظل قابلة للتصرف بسهولة على أنها ملكية البائع ، (3) عدم إتلاف أو تغيير أو حجب أي علامة تجارية أو التغليف على المنتجات و المتعلقة بها ، و (4) الحفاظ على المنتجات في حالة مرضية والاحتفاظ بها مؤمنة نيابة عن البائع بكامل سعرها ضد جميع المخاطر . يحق للبائع استرداد مدفوعات المنتجات بغير اضرار من المشتري ، على البائع أو ممثلها استرداد المنتجات أو إعادة بيعها ودخول مباني المشتري لهذا الغرض ولا يجوز لهذه الخوفا أن تؤثر على حقوق البائع الأخرى.
- د) على المشتري تمييز البائع عن جميع التكاليف والنفقات التي تكدها البائع نتيجة لإخفاق المشتري: (1) أن يتم الاستلام في التاريخ المتفق عليه ، أو في حالة عدم تحديد هذا التاريخ خلال 7 (سبعة) أيام عندما يقدم البائع إشعاراً بأن المنتجات جاهزة للتحميل ، أو (2) أن يقدم تعليمات كافية ، مستندات ، تراخيص أو موافقات مطلوبة لإكتمال تسليم المنتجات و / أو الخدمات في الوقت المحدد.
- هـ) إذا وافق البائع على تسليم المنتجات و / أو الخدمات في التاريخ المحدد وتخلّى عن ذلك ، بخلاف أسباب الجبراً أو كلياً.
- و) على المشتري فحص كافة المنتجات بدقة عند الاستلام وإخطار البائع في أقرب وقت ممكن بصورة عملية (داخل 48 ساعة من التسليم) عن أي ضرر أو نقص في أي من المنتجات. إذا فشل المشتري في تقديم هذا الإشعار ، فسيتم اعتبار المنتجات من كافة النواحي وفقاً لأمر الشراء ذات الصلة مقبولة من قبل المشتري ، باستثناء الحد الذي يوجد به عيب كامن غير واضح بشكل معقول عند الفحص.
- ز) يتحمل المشتري مسؤولية الحصول على كافة التراخيص والموافقات الأخرى اللازمة لاستيراد المنتجات واستخدامها. لا يجوز إبراء نعمة المشتري من التزامه بموجب هذه الشروط إذا فشل فيها المشتري في الحصول على التراخيص أو الموافقة (الموافقات) الأخرى.
- 7. القوة القاهرة**
- أ) يُعفى البائع من التزامه بتسليم المنتجات و / أو الخدمات في تاريخ التسليم ، إذا كانت هناك أحداث خارجة عن سيطرته المعقولة تمنع البائع من أداء التزاماته (القوة القاهرة). إذا استمرت هذه الأحداث في منع البائع من أداء التزاماته لمدة 60 (ستين) يوماً متتالية ، يجوز لأي من الطرفين إلغاء العقد.
- ب) يجوز للبائع إقطاء ، تغيير أو تعليق تسليم المنتجات و / أو الخدمات لتخصيص قدرته على التوريد بشكل معقول بين المشتري وعلته الآخرين إذا كانت القوة القاهرة تمنع البائع من تسليم جميع المنتجات و / أو الخدمات والانتقال الكامل بأوامر من علته الآخرين. في مثل هذه الحالة ، يحق للمشتري إلغاء الطلب (الطلبات) التي لم يتسلفها. يحدد هذا البنود سبل الإصلاح الوحيدة المتاحة لأطراف في حالة القوة القاهرة.

- مسؤولية البائع والخدمات الخاصة بالمنتجات الممنعة للتسرب
- لا يتحمل البائع أي مسؤولية عن أي نصيحة أو خدمة أخرى يقدمها البائع (أو أي من موظفيه ووكلائه ومقرليه من الباطن) فيما يتعلق بأي المنتج (المنتجات) الممنعة للتسرب بل يقدمها للمشترى مقابلها بشكل منفصل عن أي منتج مانع للتسرب آخر أو خدمة ، يجب تقديم هذه المشورة أو الخدمة المحيطة وفقاً لتقدير البائع وعدم الاعتماد عليها من قبل المشتري.
- ز) يكون البائع مسؤولاً فقط إذا قدم مصل هذه المشورة أو الخدمة بأهل مع الأخذ في الاعتبار بأن المعلومات والمعدات وسهولة المعرفة المتوفرة للبائع في ذلك الوقت (بما في ذلك ما تم تقديمه من قبل المشتري) ، لكن على المشتري أن يقر صراحةً أنه يجوز استخدام المنتجات الممنعة للتسرب للاستخدامات خارج نطاق معرفة البائع أو خبرته ، الاختلافات البنوية ، والتغيرات و الإجراءات أو الاستخدام ، أو استقرار البيانات قد تؤدي إلى نتائج غير مرضية ؛ وأن المنتجات الممنعة للتسرب مخصصة للاستخدام من قبل المشتريين الذين يتقنون بالمهارات والدراية بذات الصلة في الاستخدام السليم لهذا النوع من المنتجات.
- ح) لا تتجاوز مسؤولية البائع تجاه المشتري السعر المدون في الفاتورة للمنتجات و / أو الخدمات ، باستثناء ما يتعلق بالمنتجات الممنعة للتسرب و (بالإضافة إلى ذلك) ، إذا كانت سبل الإصلاح متوفرة بموجب البنود 8 (هـ) غير قابلة للتطبيق بموجب القانون المعمول به ، ولا يجوز بأي حال من الأحوال أن تتجاوز مسؤولية البائع ضمن البنود (2) للسعر المدون في الفاتورة.
- ط) أن يكون البائع مسؤولاً عن أي خسارة في الأرباح ، التسبب ، ضياع الوقت ، السمعة ، خسارة استخدام السفن ، الآلات أو المعدات. لن يتحمل البائع بأي حال من الأحوال المسؤولية عن أي خسارة أو ضرر خاص أو تافع أو غير مباشر مهما كان.
- ظ) أن يكون البائع مسؤولاً عن أي انتهاك لحقوق الملكية الفكرية لطرف ثالث ناتج عن استخدام المشتري للمنتجات.
- ذ) أي استثناءات أو حدود المسؤولية بموجب هذه الشروط تكون في صالح البائع الذي تمت الموافقة على التنديد له لصالح جميع الشركات و / أو الأفراد داخل مجموعة هميل.
- ر) مع مراعاة القانون المعمول به فيما يتعلق بالمسؤولية عن الإصابات الشخصية والوفاء ، أن تكون للمشتري أي مطالبة ضد البائع ، بموجب العقد و المسؤولية التصورية ، فيما يتعلق بأي شيء تم تنفيذه أو تسليمه بموجب العقد ما لم يتم إخطار البائع كتابياً من هذه المطالبات خلال 24 (أربعة وعشرين) شهراً من تاريخ التسليم.
- 9. حقوق الملكية الفكرية**
- أ) البائع (أو هميل) هم ويقيمون ملامكاً لجميع حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالمنتجات و / أو الخدمات ، بما في ذلك المعرفة الفنية وبراءات الاختراع وطلبات براءات الاختراع والمعلومات التقنية والوثائق وكذلك البيانات مثل أي حقوق نشر متعلقة به. لا يكسب المشتري أي حقوق في أي من حقوق الملكية الفكرية أو غيرها من الإنجازات التي طورها البائع حصيصاً للوفاء بالعقد ، وتظل هذه الحقوق ملكية حصرية للبائع (أو هميل).
- 10. الامتثال ، مراقبة الصادرات والعقوبات**
- يعتمد المشتري بشأن عليه أن يلتزم بالقوانين واللوائح السارية ، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر ، تلك المتعلقة بمكافحة الرشوة والفساد وأحكام العقوبات و لوائح مراقبة الصادرات للأمم المتحدة ، الولايات المتحدة الأمريكية ، المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي. إذا قام المشتري بخرق هذا البنود 10 ، يحق للبائع إم تعليق العقد أو إنهائه دون أي مسؤولية أو تكلفة يتحملها البائع.
- 11. بنود متوتعة**
- أ) لا يجوز للمشتري التنازل عن حقوقه و التزاماته بموجب العقد.
- ب) لا يتم تثبيت العقد بالشرائك و بالمشروع المشترك بين البائع والمشتري ، ولا يجوز تفسير أي من الأطراف على أنه شريك أو شريك فعلي للطرف الأخر.
- ج) لا يتم التنازل عن أي حق أو اصلاح بموجب هذا العقد إلا إذا تم تقديمه كتابياً ولا يعتبر تنازلاً عن أي خرق أو تفسير لاحق.
- د) الشخص الذي يبين طرفاً في هذا العقد ليست له أي حقوق بموجب قانون العقود (حقوق الأطراف الثالثة) قانون 1999 ، أو أي قانون إلزامي ممثل معمول به ، لإلغائه أي بند من بنود هذا العقد.
- 12. اختيار القانون والاختصاص**
- أ) يخضع أي نزاع ينشأ عن العقد ويتم تفسيره وإنفاذه وفقاً لقوانين إنجلترا وويلز مع استبعاد أي قانون آخر وبغض النظر عن أي تضارب في مبدأ القانون.
- ب) يخضع أي نزاع التحكيم من قبل محكمة مفرد يتم تعيينه واتخاذ من قبل محكمة لندن للتحكيم الدولي ("LCIA") وفقاً لقواعد إجراءات التحكيم المعمود من قبل محكمة لندن للتحكيم الدولي والتي تكون سارية المفعول في الوقت الذي تكون فيه هذه الإجراءات قد بدأت. على أن يكون مكان التحكيم في لندن وتجرى المرافعات باللغة الإنجليزية. على أن يكون قرار التحكيم نهائياً و قطعاً وملزماً للطرفين.
- ج) ومع ذلك ، يوافق المشتري صراحةً على أنه يجوز للبائع أخذ تحميل قانوني والحصول على ضمان لمطالبات البائع بموجب العقد. يمكن أن يشمل الضمان إجراءات الحجر البحري ضد السفينة المذكورة في التسعيرة أو في الطلب ، أو أي سفينة ثقيلة ، أو أن كان صرحاً بموجب القانون المحلي ، البنود الأخرى تكون خاضعة لنفسي السيطرة الإدارية أو المرتبطة بها.